

في حوار مع «جريدة الصباح»

الأخ العنصر: الحكومة مسؤولة عن عشر مشاريع الحسيمة

الأخ الأمين العام للحركة الشعبية: حصاد قيمة مضافة للحزب

قضية التعليم لا تقبل الحزبية الضيقة



أجرى الأخ محمد العنصر الأمين العام للحركة الشعبية، حوارا مع «جريدة الصباح» نشر يوم الأربعاء 12 يوليو 2017، صحح فيه مجموعة من المغالطات التي يتداولها البعض بخصوص البيت الحركي لاسيما ما يتعلق بالتناقص من أجل الظفر بمنصب الأمانة العامة، وترشيح الأخ محمد حصاد لهذا المنصب والانتماء للحزب كما تحدث الأخ عن حراك الحسيمة وغيرها من الأمور نتعرف عليها في نص الحوار الذي نعيد نشره لتعميم الفائدة.

أجرى الحوار: برحو بوزياني

إطار الهدوء، واسترجاع أجواء الثقة بين الجميع، لأنها هي المدخل الحقيقي لكل حل.

● ما هي الإكراهات التي واجهتكم في رئاسة جهة فاس مكناس، في ظل شساعتها والفوارق المجالية الكبرى بين أقاليمها؟

● في ميدان تدبير الشأن العام، يجب الإشارة إلى أن التوجه إلى التدبير المحلي اختيار وقناعة، وأنا شخصيا اخترت أن أمارس مسؤوليات سياسية على الصعيد الجهوي، لأنني أؤمن بجذوى الجهوية المتقدمة التي أرسى دعائمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وقيل هذا الاختيار، كنت أعلم أن المهمة لن تكون سهلة، على اعتبار أن التجربة الجديدة في انطلاقها الأولى، مع ما يطبع البدايات من صعوبات، يتطلب حلها التدرج في إيجاد الحلول، وتطبيق المساطر الكفيلة بجعل العمل يظهر بالملس على أرض الميدان.

وكما يعرف الخاص والعام، فقد تم أخيرا استصدار مجموعة من المراسيم التي بدون شك ستوضح الرؤية أكثر، وتقن طرق العمل. وإلى حد الآن، فإن العائق الأساسي هو قلة الموارد البشرية المؤهلة والاعتمادات الضرورية للاستثمار والتجهيز.

وأناطركم الرأي في إشارتكم للشساعة الجهة والفوارق المجالية الكبرى بين الأقاليم المشكلة لها، وهو الأمر الذي نعيه جيدا، بل ويعتبر إحقاق التوازن وتدارك الخصاص في بعض الأقاليم في صدارة قناعاتنا.

● كيف تدبرون العلاقة في الجهة مع «بيجيدي» من جهة والمعارضة ممثلة في الأصالة والمعاصرة؟

● الجهة وفق القانون تعتبر جماعة ترابية، ولذلك تخضع للمنطق المعمول به ديمقراطيا والمبني على التدافع بين الأغلبية والمعارضة، وهي مسألة لا يمكن أن تكون إلا صحية.

ولكن من جهتي، فإنني أعتبر نفسي رئيسا للجميع، وأحرص أشد الحرص على اعتماد مقاربة تشاركية ونهج التوافق في اتخاذ القرارات. وفي اعتقادي، فإن مصلحة الجهة وسكانها تسمو فوق التوقعات والحسابات السياسية الظرفية.

وفي هذا الصدد، أؤكد أن مجلس الجهة صادق، الاثنين الماضي على عدد من المشاريع الرامية إلى تحسين شروط حياة سكان الوسط القروي، من خلال تعزيز البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، حيث وافق على نحو 26 مشروع سيتم تمويلها برسم الميزانية المقبلة، وتستهدف المناطق الأكثر خصا في الوسط القروي التابع لأقاليم وعمالات الجهة ببولمان والحاجب وفاس مكناس وإفران ومولاي يعقوب وصفرو وتاونات وتازة.

أما بخصوص التأخر الملاحظ في إخراج مخطط التنمية الجهوية، فأؤكد أنه يوجد في المرحلة النهائية، وسيكون جاهزا للمصادقة خلال الدورة المقبلة، وهو مخطط يهدف إلى بلورة مشروع جهوي لتنمية متكاملة، تستجيب لمبادئ التضامن المجالي والاجتماعي، وتقوية أسس تدبير الجهة على المدى البعيد.

تجربة الجهة لا تخلو من صعوبات

اعتبر نفسي رئيسا للجميع في الجهة

ميزت هذا القطاع الحيوي والحساس. وكما أسلفتم الذكر، فإن التعليم ملف شائك نتيجة تراكمات عمليات الإصلاح التي بدأت منذ ثمانينات القرن الماضي، والتي اتسمت بنوع من الارتباك وطمع الهاجس الإيديولوجي. وفي اعتقادنا داخل الحركة الشعبية، فإن التعليم هو قضية وطنية، ولا يجب أن تخضع لحسابات الظرفية ومنطق الحزبية الضيقة، بل لتصور وطني شمولي مبني على التوافق، وتغليب المصلحة العامة ومستقبل الأجيال المقبلة.

إنها الرؤية التي سيعتمدها الحركة الشعبية في تدبيره لقطاع التعليم، والتي بدأت تؤتي ثمارها الأولى من خلال عدد من الإجراءات العملية التي أعلن عنها محمد حصاد، منذ الأسابيع الأولى لتحمل مسؤولية الوزارة.

● أثار حراك الحسيمة مسؤولية الحكومة في التعاطي مع المطالب الاجتماعية للمحتجين. كيف تنظرون إلى المداخل المستعجلة لإنهاء الاحتقان بالريف؟

● بالنسبة إلى حراك الحسيمة، أذكر بالمواقف التي أعلن عنها الحزب، سواء من خلال اجتماعات المكتب السياسي، أو بلاغات الأمانة العامة، والتي أعربت عن انشغالها بما يجري ودعمها لمطالب السكان في شقيها الاقتصادي والاجتماعي، ولكن في إطار احترام القوانين الجاري بها العمل، مع رفض الركوب على هذه المطالب الاجتماعية من قبل البعض لتحقيق غايات أخرى.

بالطبع، مسؤولية الحكومة قائمة في ما حدث من تعثر وتصوير، وهذا ما أكد عليه بلاغ الناطق الرسمي للقصر الملكي، بعد الاجتماع الأخير للمجلس الوزاري وننتظر ما ستسفر عنه أعمال التحقيق لتحديد المسؤولية. وبخصوص ما أشرتم إليه من احتمال انتقال عدوى الاحتجاجات إلى مناطق أخرى، خاصة في العالم القروي، فهو أمر لا يتمناه كل من يريد الخير والاستقرار لهذا الوطن. وهنا أؤكد على ضرورة العمل باستعجال على تحقيق العدالة المجالية بإعطاء الأولوية في التنمية إلى الجهات التي تعاني الخصاص، وهذا يتطلب إرساء إستراتيجية حقيقية للتنمية القروية تنعكس بالملس على مستوى عيش السكان الوسط القروي.

وفي جميع الأحوال، سواء تعلق الأمر بالحسيمة أو بمنطقة أخرى، يبقى الحوار هو أفضل الحلول، لذلك ندعو إليه في

● خلف استوزار حصاد وبين الشيخ ضمن لائحة الحركة تدمر العديد من القيادات التي كانت ترغب في الظفر بمنصب في حكومة العثماني. كيف يدبر الحزب اليوم العلاقة مع وزرائه؟

● أؤكد هنا أن الحركة الشعبية غني بالكفاءات التي راكمت من الخبرة والتجارب والحنكة التضالية، ما يسمح لها بتحمل المسؤولية عن جدارة واستحقاق. وشخصيا وعبر مساري، وقفت على ما يملكه الحزب من طاقات ذات مؤهلات قوية ومواصلة قيادة سفينة الحزب، في مستوى يليق بتاريخه ورصيده الوطني.

ومرة أخرى، أتساءل أين وقفت على التدمر، بالعكس، وعبر كل اللقاءات والاجتماعات التي يعقدها المكتب السياسي بمفرده أو مع برلمانيي الحزب، تم التعبير عن الارتياح والترحيب بالسيد حصاد وبين الشيخ، باعتبارهما قيمة مضافة للحزب.

فبالنسبة إلينا في الحركة الشعبية لا يهم الشخص المستوزر بعينه، بقدر ما يهم ما يمكن أن يستفيد الحزب منه، من حيث الأداء والنجاعة والمردودية في القطاعات الوزارية التي يتحمل مسؤوليتها.

أما أن يكون بعض الأعضاء القليلين جدا قد أصيبوا بخيبة أمل لعدم حصولهم على حقيبة وزارية، فهذا أمر طبيعي، ويحدث باستمرار عند تشكيل أي حكومة. وهنا أتساءل، لماذا يعاب على الأحزاب السياسية انغلاقها، ويتم لوم الحركة الشعبية على انفتاحها على كفاءات وطاقات جديدة.

وبخصوص علاقة الحزب بوزرائه، فهي علاقة تنظيمية بحكم أن هؤلاء الوزراء يمثلون الحزب، وبالتالي فهم أعضاء بالصفة في المكتب السياسي، ويستعرضون حصيلة عملهم، خلال اجتماعات، كما يعودون إلى قيادة الحزب في ما يخص بعض القرارات التي يتخذونها في مجال التدبير الحكومي.

● تشاركون في حكومة العثماني بحقيبة حيوية لأول مرة هي حقيبة التعليم. ما هي انتظارات الحركة من تحمل قطاع شائك لم تخرج منه باقي الأحزاب بحصيلة إيجابية؟

● ليس صحيحا، فقد سبق للحركة الشعبية أن تحمل مسؤولية قطاع التعليم في عهد حكومة بنكيران من خلال الوزيرين عبد العظيم الكروج وخالد براجوي، وكان أداء الحزب في المستوى، رغم بعض الإكراهات والصعوبات التي

أكد امحمد العنصر، الأمين العام للحركة الشعبية، ورئيس جهة فاس مكناس، أن المؤتمر المقبل للحزب يعتبر سيد نفسه في تحديد المساطر والشروط القانونية التي تسمح للحركيين بالترشيح لتحمل المسؤولية، دون تمييز بين الأعضاء القدامى أو الجدد. وأوضح العنصر، جوابا على سؤال إمكانية خلفته من قبل محمد حصاد، الحديث العهد بالحركة، أن القرار بيد المؤتمر، مؤكدا أن الجهاز الذي يقرر تغيير النظام الأساسي للحزب هو المؤتمر. في ما يلي نص الحوار:

● تعيش الحركة تنافسا في السر من أجل الظفر بمنصب الأمانة العامة خلال المؤتمر المقبل. ما طبيعة هذه التحركات، وكيف ستتم عملية انتخاب خلفكم على رأس الحزب؟

● لست أدري من أين تستوحون تلك الأوصاف المثيرة من قبيل التنافس وتحركات في السر. على كل حال، نحن حزب تعود مناظله ومناظلاته على التحرك في العلن، وإعلان موافقهم الصريحة والواضحة داخل هياكل ومؤسسات الحزب، وهم أبعد عن أساليب الكولسة.

أما في ما يتعلق بالمؤتمر المقبل، فإنني أؤكد لكم أن النظامين الأساسيين والداخلي للحزب قد تطرقا بتفصيل لهذه الأمور، ولم يترك فيها أي مجال للتأويل، وبالتالي، فإن الحركيات والحركيين سيحتكمون إلى القانون في المؤتمر الثالث عشر، وأتأكد سيكون باب الترشيح مفتوحا أمام كل من توفرت فيه الشروط القانونية.

● تتحدث بعض الأوساط عن ترشيح محمد حصاد، وزير التربية لمنصب الأمانة العامة، في ظل غياب منافسين أقرابا من رموز الحزب. هل يسمح القانون لعضو التحق حديثا بالحزب للترشيح إلى الأمانة العامة؟

● أريد أن أصحح أن الانتماء إلى الحركة الشعبية لا يوجد فيه ميز بين عضو حديث العهد وآخر قديم. أما عن منصب الأمانة العامة، وكغيره من المسؤوليات داخل الحركة الشعبية، فهو يخضع لقتضيات النظام الأساسي للحزب، وبالتالي، فإن عملية الترشيح لأي منصب، ستتم وفق هذا النظام، من خلال مساطر تعلن عنها اللجنة التحضيرية للمؤتمر المقبل في 2018، والتي لم تشكل بعد.

وأنا على اقتناع بأن الحركيات والحركيين سينجحون محطة المؤتمر المقبل كسابقاتها، لأنهم يؤمنون بأن العبرة في دوام واستمرارية الفكرة الحركية، بنى عن الأشخاص، مع العلم أن الجهاز الذي يقرر تغيير النظام الأساسي هو المؤتمر.